

## سلطنة عُمان

من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العماني هذا العام بعد الظروف الصعبة التي مر بها في عام ٢٠٢٠، إذ تشير التقديرات إلى انتعاش الاقتصاد غير النفطي ليلبغ متوسط النمو ٢,٤% خلال فترة التوقعات. كما سيظل رصيد المالية العامة في حالة عجز، إلا أنه سيتقلص على المدى المتوسط، ومن المرجح أن يظل الدين العام أعلى قليلاً من نسبة ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. وسيظل تراجع أداء الأوضاع المالية والخارجية من أهم التحديات، في ظل التعرض الكبير لتقلبات أسعار النفط.

### إصلاحات داعمة للنمو لتعزيز الاقتصاد

متوسطة الأجل عدد من التدابير الرئيسية لتوليد الدخل، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة (١٦ أبريل ٢٠٢١) وإمكانية استحداث ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع (عام ٢٠٢٢). وتشير التقديرات إلى اتساع عجز الميزانية العمانية إلى نسبة ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقابل ٥,٤% في عام ٢٠١٩، إلا أنه من المتوقع أن يتقلص هذا العام إلى حوالي ١١% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل تسارع وتيرة الإصلاحات.

أثر تفشي جائحة كوفيد-١٩ بشكل كبير على الاقتصاد العماني في عام ٢٠٢٠ وذلك على الرغم من الاستجابة السريعة للسلطات، في ظل التزامها مع تراجع حاد في أسعار النفط. وتشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينكمش بنحو ٦% في عام ٢٠٢٠، على أن يتعشش بأكثر من ٢% في عام ٢٠٢١. وخلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، سوف يصل متوسط النمو إلى نسبة ٣% تقريباً بدعم من مسيرة التنمية والتنوع الحكومية (الرسم البياني ١).

وتسبب العجز المستمر في ارتفاع مستويات الدين العام إلى ما يقدر بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقابل ٦٠% في عام ٢٠١٩، لعدة أسباب ليس أقلها الجائحة. وعادت عمان مجدداً لطرق أبواب سوق الدين في يناير الماضي، إذ باعت سندات بقيمة ٣,٢٥ مليار دولار مكونة من ثلاثة شرائح. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى الدين إلى رفع تكاليف خدمة الدين إلى نسبة ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ مقابل ٣,٦% في عام ٢٠٢٠، مما يقابل جزءاً من الإيرادات غير النفطية الإضافية ويضيف المزيد من الضغوط على الأوضاع المالية. إلا أنه في ذات الوقت، ستساهم إصدارات الدين في إبطاء وتيرة السحب من صندوق الثروة السيادي، الذي تقدر أصوله بنحو ١٨ مليار دولار، أي حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

وسيظل إنتاج النفط العماني مقيداً باتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض الإنتاج، إلا أن التوسع المستمر على صعيد الطاقة الإنتاجية للغاز سيساهم في التعويض من ذلك. ويقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الهيدروكربونات قد شهد تراجعاً بنسبة ٢,٥% في عام ٢٠٢٠، أي بمعدل أقل حدة من القطاع غير النفطي، بسبب الإنتاج القوي للمكثفات، والتي لا تشملها اتفاقية الأوبك. أما على صعيد التوقعات المستقبلية، فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٢,٠% في عام ٢٠٢١ وأن يصل في المتوسط إلى ٤,٦% في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وسوف يساهم التزام الحكومة الراسخ باستراتيجية التنوع في تعزيز النمو غير النفطي، خاصة على صعيد قطاعي السياحة والصناعة. كما يتوقع أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي من التراجع الذي شهدته في عام ٢٠٢٠ بنحو ٨%، ليسجل نمواً بنسبة ٢,٢% في عام ٢٠٢١، وأن يصل في المتوسط إلى ٢,٥% على مدار العامين المقبلين.

وقد يتسع عجز الحساب الجاري إلى نسبة ٩% من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً في عام ٢٠٢٠ نتيجة لانخفاض صادرات النفط، ثم يصل في المتوسط إلى ٦% خلال فترة التوقعات. ووصلت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ عام ٢٠١٨ في ديسمبر الماضي، إذ بلغت ١٤,٩ مليار دولار لكنها انتعشت في يناير إلى ١٨ مليار دولار بفضل إصدارات السندات السيادية في وقت سابق من هذا العام، مما يكفي لتغطية حوالي ١١ شهراً من الواردات.

وتشهد السلطنة في الوقت الحالي إصلاحات هيكلية لتعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل للعمانيين. كما أطلقت العديد من التوجيهات تماشياً مع رؤية ٢٠٤٠، بما في ذلك إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة والذي شمل دمج عشر وزارات العام الماضي ليصبحوا خمس فقط وتم إلغاء خمسة مجالس بلدية بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات لتحسين سوق العمل من خلال برنامجها لإحلال المواطنين محل العمالة الوافدة الذي يعرف باسم التعمين، والذي يهدف، وفقاً لوزارة العمل، إلى توظيف ٨٥% من العمانيين الباحثين عن وظائف (العاطلين عن العمل) بحلول عام ٢٠٢٢. ومن جهة أخرى، غادر حوالي ٢٣٢ ألف وافد (١٢%) البلاد في عام ٢٠٢٠، لتتخفف العمالة الوافدة على إثر ذلك بنسبة ١٦%.

### أداء جيد للبنوك على الرغم من شح السيولة

واصل قطاع البنوك أداءه الجيد بفضل الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتشجيع الإقراض أثناء الجائحة من خلال إقرار برنامج القروض الطارئة بدون فوائد لمساعدة رواد الأعمال في قطاعات معينة. وارتفع نمو الائتمان إلى ٣,٤% على أساس سنوي في يناير، مما يعكس بصفة رئيسية زيادة اقتراض القطاع العام (+٢٨% على أساس سنوي)، والتي تزايدت الحاجة إليه نتيجة لانخفاض عائدات النفط. ومن المتوقع أن يظل نمو الإقراض معقولاً، على الرغم من أنه قد يتباطأ مع تلاشي تأثيرات الاقتراض الحكومي وتدابير تحفيز الائتمان الأخيرة.

### التضخم سيتسارع على خلفية فرض ضريبة القيمة المضافة

سجل تضخم أسعار المستهلك أداءً سلبياً في عام ٢٠٢٠، إذ وصل إلى ٠,٨% على خلفية تراجع الطلب. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في عام ٢٠٢١، في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% في أبريل ٢٠٢١، وانتعاش الاقتصاد جزئياً، وارتفاع أسعار المواد الغذائية دولياً. وسوف يهدأ التأثير الأولي للعوامل المحلية بعد عام على الأرجح. إلا أن التضخم سيظل ثابتاً (وإن كان ضعيفاً) ليصل في المتوسط إلى ٢,٣% حتى عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، على خلفية نمو النشاط الاقتصادي.

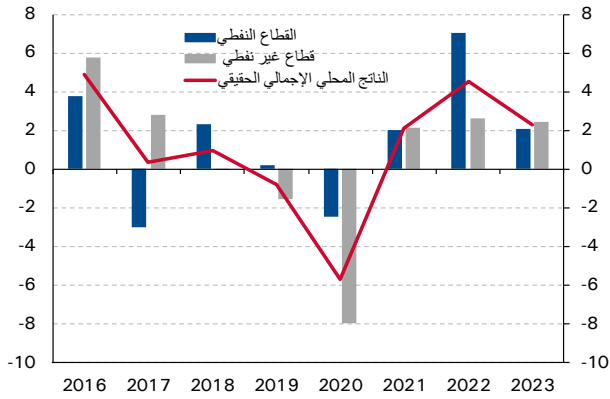
### تمويل جزئي للعجز بواسطة أدوات الدين

### توقعات مشجعة للنمو الاقتصادي رغم التحديات

تتجلى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العماني بصفة رئيسية في استمرار عجز الميزانية وتراكم الدين العام، مما قد يؤثر بشكل أكبر على وضعها الائتماني ومعنويات المستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حظر التجول الجزئي الذي أعيد فرضه مؤخراً وضبابية أوضاع برنامج اللقاحات من العوامل التي تستدعي الاهتمام. إلا إن التدابير المالية التي تبنتها الحكومة مؤخراً، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة هذا العام، يعكس التزامها بالمضي قدماً في تطبيق الإصلاحات التي ستقرب عُمان من الاستدامة المالية.

في مواجهة تزايد مستويات العجز وتراكم الدين العام، الذي تفاقم مؤخراً نتيجة للصدمة مزدوجة للجائحة وانخفاض أسعار النفط، تبنت عُمان انطلاقة قوية نحو تعزيز الاستقرار المالي عن طريق تنفيذها خطة المالية العامة متوسطة الأجل لمعالجة مواطن الضعف المالي المتزايدة. وتتضمن الأهداف الموضحة في إطار خطة العمل

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي %)



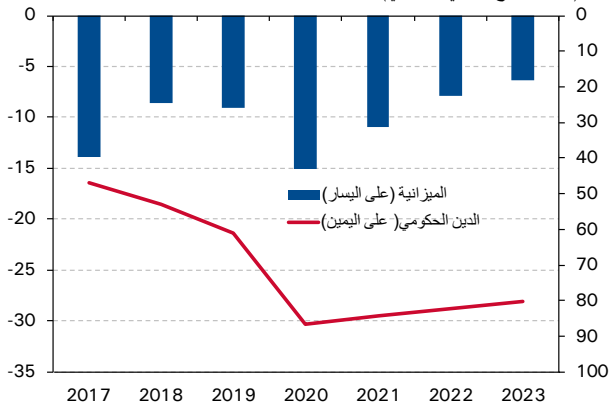
المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

السنة	٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩	الوحدة	الوصف
٧٧,٨	٧٤,٥	٧١,٤	٦١,٥	٧٦,٢	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	
٢,٣	٤,٥	٢,١	٥,٧	٠,٩	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النمو السنوي %	
٢,١	٧,٠	٢,٠	٢,٥	٠,٢	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النمو السنوي %	
٢,٤	٢,٦	٢,٢	٨,٠	١,٧	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النمو السنوي %	
٢,٥	٢,١	٢,٨	٠,٨	٠,١	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النمو السنوي %	
٦,٤	٧,٩	١١,٠	١٥,١	٩,٠	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي %	
٥,٣	٦,٠	٧,٢	٩,٣	٥,٤	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي %	
٨,٠	٨٢,٣	٨٤,٤	٨٦,٦	٦١,٢	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي %	

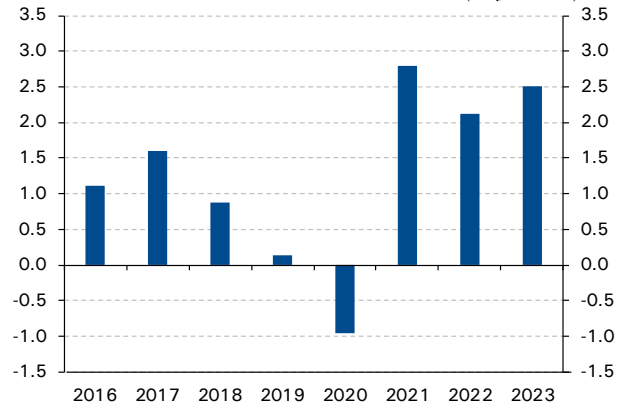
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد الميزانية والدين العام (من الناتج المحلي الإجمالي %)



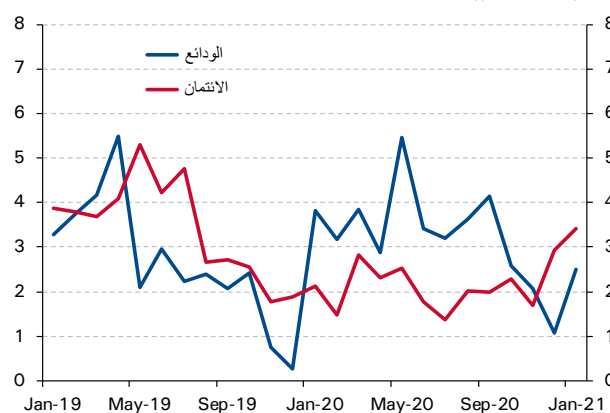
المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين (النمو السنوي %)



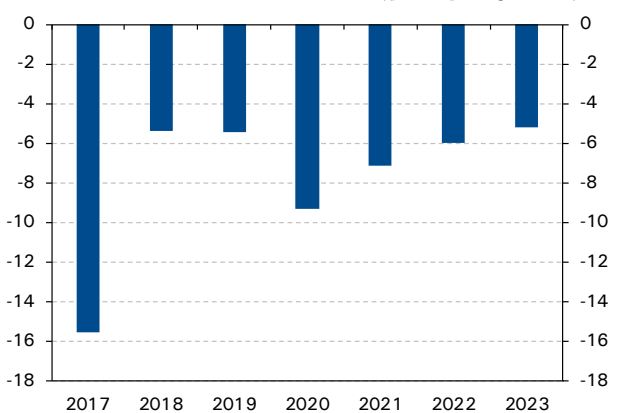
المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان والودائع المصرفية (النمو السنوي %)



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٤: رصيد الحساب الجاري (من الناتج المحلي الإجمالي %)



المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني